يتعرض المؤتمر لمناقشة شيء عن الوحدة الاسلامية ، لكن كاشف الغطاء تعرض في خطابه الى الوحدة الاسلامية وطريقة نموها ، ودعا المؤتمر الى تحبيذ فكرة انشاء جمعيات الشبان المسلمين في الاقطار الاسلامية وفي ديار المهجر ، واعتبر المؤتمر قضية العرب الارثوذكس جزءا من القضية العربية الكبرى ، ولفت نظر الحكومة الى وجوب تمكينهم من انتخاب بطريرك عربي لهم ، وكان قد عقد في يافا في تلك الفترة المؤتمر الارثوذكسي العربي للاشراف على انتخاب بطريرك عربي للطائفة الارثوذكسية خلفا للبطريرك اليوناني الذي توفي . واتخذ المؤتمر الاسلامي قرارات هامة بشأن مقاومة الخطر الصهيوني ، لكن تلك القرارات لم تأخذ طريقها الى التنفيذ ، فلم تحدث مقاطعة للمصنوعات الصهيونية في جميع الاقطار الاسلامية ، ولم تتأسس الشركة الزراعية الكبرى التي يشترك فيها العالم الاسلامي كله لانقاذ اراضي المسلمين في فلسطين . واحتج المؤتمر على فظائع ايطاليا في طرابلس — برقه ، واستنكر تصرفات روسيا البلشفية ضد المسلمين وعدوانها على المقدسات الاسلامية في الاورال والقفقاس وغيرها ، وطالب الحكومة الفرنسية بالغاء الظهير القاضي بتنصير مسلمي البربر ، واعلن استنكاره لاي نوع من انواع الاستعمار في أي قطر من الاقطار الاسلامية ، ولعله بهذا التعميم تجنب الاشارة المباشرة الى بريطانيا ، مثلما حدث مع ايطاليا وروسيا وفرنسا(٧٢) .

وكان موضوع السكة الحديدية الحجازية من الموضوعات التي اهتم بها المؤتمر كثيرا ، وخول اللجنة التنفيذية للمؤتمر اتخاذ التدابير اللازمة لاسترداد اقسام الخط المغتصبة وتوحيد اجزائه وتشغيله من قبل هيئة اسلامية . واحتج المؤتمر على استمرار وضع اليد على هذا الوقف الاسلامي والتصرف فيه في المناطق الواقعة تحت نفوذ السلطتين الفرنسية والبريطانية في سورية وفلسطين، وطالب حكومتي فرنسا وبريطانيا بتنفيذ ما اعترفت به معاهدة لوزان من كون هذا الخط وقفا اسلاميا ، والتقيد بما ورد في صك الانتداب ، من أن السلطة المنتدبة لا تتعرض للاوقاف الاسلامية ، وتسليم هذا الخط الى هيئة اسلامية تتولى ادارته وفقا للغاية التي انشيء من أجلها ، واحتج المؤتمر على ما قرره مؤتمر الديون العثمانية المنعقد في الاستانة وباريس ، من تقسيم الخط الحجازي وتجزئته واعتبار كل قسم منه ملكا للبلاد التي يجتازها ، واعلن المؤتمر عدم اعترافه بهذا القرار(٧٣) .

واختار المؤتمر قبل انفضاضه لجنة تنفيذية من خمسة وعشرين عضوا تكون مهمتهم : اولا — تنفيذ قرارات المؤتمر والاشراف على لجانه ومكاتبه . ثانيا — تهيئة الوسائل لانعقاد دورة المؤتمر التالية . ثالثا — تأسيس لجان فرعية في مختلف الاقطار الاسلامية، وايفاد الوفود اليها تحقيقا لغايات المؤتمر(٧٤) .

وقد حدثت مناقشات كثيرة عندما تعرض المؤتمر لطريقة انتخاب اللجنة التنفيذية وعدد اعضائها ، وكان هناك فريقان : فريق — على رأسه شوكت علي — يرى ان يترك انتخاب اللجنة التنفيذية للشعوب ، وان يكون عدد اعضائها خمسين يقسمون على المناطق الاسلامية المختلفة ، لكل منطقة عضو واحد ، عدا الهند فلها ثلاثة ، وجاوة وسومطرة لها ثلاثة ايضا، ومصر وتركيا وايران وافغانستان لكل أمة فيها عضوان، واما الفريق الثاني فهو يعارض انتخاب اللجنة التنفيذية عن طريق الامم والشعوب ، ويرى ان يقوم المؤتمر نفسه بهذه المهمة ، وان اختلف هذا الفريق في تحديد عدد اعضاء اللجنة، وكان على رأس هذا الفريق عبد الرحمن عزام ورياض الصلح والثعالبي والطباطبائي وعلوبة باشا ، وقد وافق المؤتمر على رأي الفريق الثاني(٧٥) .

واختارت اللجنة التنفيذية مكتبا دائما من سبعة اعضاء مهمته تنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية ، وكان اعضاء هذا المكتب هم : الحاج امين الحسيني رئيسا ، ومحمد علي